



تخلعت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٨ / ٥ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامري و جعفر ناصر حسين و آكرم طه محمد و آكرم أحمد ياسان و محمد صائب التختبندى و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركييس و حسين أبو آتمن المأذولين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - / عباس حبيب محمد .

التميز عليه - المدعي عليه - / رئيس هيئة التقاعد الوطنية / إضافة لوظيفته .

الادعاء /

ادعى المدعي (التميز) امام محكمة القضاء الإداري . انه بتاريخ ١/١١/٢٠٠٦ تمت احالته على التقاعد . استناداً للفترة (أ) من المادة (١) إيجابياً ، من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ . الا ان راتبه التقاعدي جاء مخالفاً للقانون . وقد قام بمراجعة المدعي عليه (التميز عليه) // إضافة لوظيفته . واقام الدعوى امام لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين . وان اللجنة المذكورة رفضت استلام دعواه ، عليه اقام الدعوى امام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦/١١/٢٠٠٩ طالباً لزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بتصحيح راتبه التقاعدي . ونتيجة للمرافعة الغيابية العتبية . قررت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٠ ولسي الاضطرارة المرخصة ٢٥٨/ق/٢٠٠٩ . الحكم برد الدعوى ، لمخالفة المدعي احكام



الفقرة (و) من البند ثانياً / من المادة السابعة من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل ، حيث لم يقدم تظلماً لتجربة الادارية المختصة ، وهو امر رسمه القانون ، وواجب الاتباع ، ويترتب على عدم مراعاته بطلان الاجراءات المتخذة خلافاً له . طعن المدعي المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتة التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٢/١٦ طلباً نفضه للأسباب الواردة فيها.

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد أن الطعن التمييزي ، مقدم ضمن لمدة القالوية ، قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز ، وجد انه صحيح وموافق للقانون ، حيث تبين من تدقيق اضلرة الدعوى ، عدم قيام المدعي (المميز) ، بالانتظم لدى الجهة الادارية المختصة بخصوص تصحيح راتبه التقاعدي ، كما أن المدعي ، اقر في جلسه العرافعة المؤرخة ٢٠٠٩/١/٢٥ ، بأنه لم يقدم تظلماً تعريياً إلى (مديرية تقاعد كسريلاء أو إلى هيئة التقاعد الوطنية ، وإنما انتظم شفويّاً ، لدى الجهات المذكورة) ، وهذا يخالف احكام الفقرة (و) من البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل ، الواجب توفرها ، قبل تقديم الطعن إلى محكمة القضاء الإداري ، وهو أمر رسمه القانون ، وواجب الاتباع ، ويترتب على عدم مراعاته ، بطلان الاجراءات المتخذة ، خلافاً له ، مما يستوجب والحالة هذه رد الدعوى شكلاً ، وحيث أن المحكمة ، قضت برد الدعوى ، ملتزمة بذلك .

كوكب ماري عبرال
داد كاري بالأي نيننيطادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

٣٦/تحدية/تمييز/٢٠١٠

بوجهة النظر القانونية المتقدمة ، لذا فان حكمها جاء صحيحاً وموافقاً
للظنون ، قرر تصديقه ، ورد الطعن التمييزي ، مع تحميل العميل رسم التمييز ،
ويصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٥/١٨ .

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السائي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم فهد محمد

العضو

أكرم احمد بيان

العضو

محمد صائب النجشندي

العضو

أياد صالح التميمي

العضو

ميثال شمشون قاس كور كيس

العضو

حسين أبو الثين